



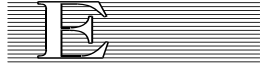
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/31/3  
AU/CAMEF/EXP/3(VII)  
Date: 26 January 2012

Arabic  
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة  
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية  
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا  
٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١

تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي

ورقة مسائل



## أولاً - مقدمة

١ - بعد زمن طويل من الركود الذي عانت منه أفريقيا خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، ها هي تعود من جديد للظهور في القرن الحادي والعشرين باعتبارها قارة زاخرة بالفرص، تدفعها عوامل رئيسية مثل التحسن الذي طرأ على الحوكمة، وعلى السياسات الاقتصادية الكلية وإدارة الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال التجارية، وكثرة الموارد البشرية والطبيعية، والتحضر وارتفاع نسبة الطبقة المتوسطة، والأداء الاقتصادي الجيد والإمكانات التي تتيحها السوق. وترتكز هذه العوامل على تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية باطراد والجهود الملموسة لتضييق الفجوات بين الجنسين وتعزيز المساواة، وهي شروط أساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين. وقد أصبحت أفريقيا التي كانت قارة بطيئة النمو تاريخياً اليوم منطقة من أسرع المناطق نمواً في العالم، حيث حققت معدل نمو يفوق ٥ في المائة كل عام خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وهناك تغييرات جوهرية تعرف طريقها في جميع أنحاء القارة. وهناك تحسن على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويُتوقع حالياً أن تصبح البلدان الأفريقية مصدراً للنمو الاقتصادي العالمي.

٢ - وفي الوقت ذاته، لا يزال الاقتصاد العالمي يصارع لكي يتعافى من الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها مؤخراً، ولكي يخلق فرص عمالة بغية معالجة المشاكل المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة. وانحرفت مهمة الجهود الكفيلة بتحفيز الانتعاش وخلق فرص العمالة عن مسارها بسبب ما شهدته الاقتصاد الكلي من اختلالات لا تزال مستمرة، زاد من حدتها ارتفاع مستويات الاقتراض والديون السيادية في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع معدلات الادخار لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية، وساهم في تفاقم الوضع عدم فعالية التنسيق بين السياسات العالمية، والآليات الكفيلة بمعالجة هذه الاختلالات.

٣ - ولدى أفريقيا إمكانية أن تصبح جزءاً من الحل لمشكلة انخفاض النمو العالمي وارتفاع معدلات البطالة، وكذلك لمشكلة الاختلالات التي يشهدها التوازن العالمي. ويمثل زخم النمو القارة وديناميته حالياً وكذلك حالة الاقتصاد العالمي فرصة مناسبة لكي تستفيد أفريقيا من مواردها الضخمة غير المستغلة وإمكانات النمو المتوفرة لديها لتظهر كقوة دافعة للنمو العالمي وإعادة التوازن.

٤ - ومع ذلك، لكي تتمكن القارة من تحرير طاقاتها لتصبح قطباً للنمو العالمي ومصدراً لإعادة التوازن العالمي، فإنها بحاجة إلى معالجة فعالة لعدد من التحديات والمعوقات التي تعيق حركتها. وسوف تتطلب معالجة هذه المعوقات اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة في العديد من المجالات، ولكن، من حيث الأولوية فإن مجالات العمل المتضام يجب أن تشمل تعزيز مؤسسات الحكم، وإصلاح الزراعة، والإسراع في اقتناء التكنولوجيا والاستثمار في الابتكار، وفي رأس المال البشري والمادي، وتعزيز الصادرات وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي، ومعالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين والتصدي لخطر تغير المناخ، وتعبئة الموارد المطلوبة.

٥ - وتحدد ورقة المسائل هذه القضايا والأسئلة الهامة لينظر فيها الوزراء الأفريقيون ومحافظو المصارف المركزية والخبراء رفيعو المستوى والتي تتناول الكيفية التي يمكن بها أن تصبح أفريقيا جزءاً من حل مشكلة الركود والاختلالات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وبعد هذه المقدمة، سيتناول الفصل المقبل العوامل الرئيسية المؤسسية والخاصة بالسياسات التي بلورت أداء أفريقيا في مجال النمو خلال العقود الأربعة الماضية، ويركز على الفرص والإمكانات المتوفرة لدى القارة لتصبح قطباً للنمو العالمي. ويبرز الفصل ثالثاً مجموعة من القيود المعوقة التي يجب معالجتها مع التركيز على المسائل ذات الصلة بالحكومة والمؤسسات، والقيادة وإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية رأس المال البشري، والمساواة بين الجنسين، والهياكل الأساسية وبيئة الأعمال التجارية والاستثمار، وتعزيز التكامل الإقليمي والشراكات، في حين يركز الفصل رابعاً على مسألة التمويل الإنمائي.

## ثانياً- الإمكانيات المتوفرة لدى أفريقيا والتحديات التي تقف في طريقها باعتبارها قطباً للنمو العالمي

**ألف- الأداء الاقتصادي الذي أظهرته أفريقيا مؤخراً، والتحديات المتعلقة بتوليد نمو عام متين ومستدام ومتوازن في السياق الحالي للاقتصاد العالمي**

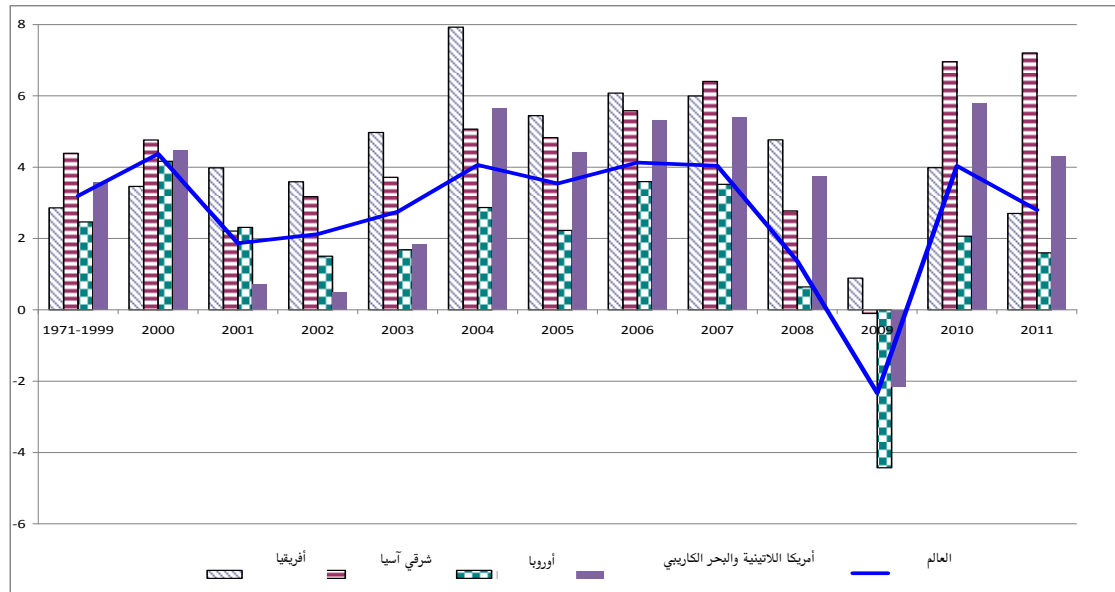
٦ - حقق الاقتصاد العالمي نمواً سنوياً بمعدل ٣,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩ وسجلت أفريقيا خلال تلك الفترة المرتبة الثانية في أقل المناطق نمواً بمعدل قدره ٢,٤ في المائة. ومع ذلك، فقد أصبحت أفريقيا، منذ ذلك الحين، تحتل المرتبة الثانية في أكثر المناطق نمواً بعد منطقة شرق آسيا. وكان الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا سريعاً وقوياً على إثر الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ ولم ينخفض إلا خلال عام ٢٠١١ بسبب الاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا (الشكل ١). وعلاوة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً منذ عام ٢٠٠٠، صارت الاقتصادات الأفريقية تتنوع ببطء فيما يتعلق بالإنتاج والصادرات في الوقت الذي تتوسع فيه الأسواق الاستهلاكية وتتطور شيئاً فشيئاً.

٧ - وفي المقابل، فقد ظلت مسالة انتعاش النمو في الاقتصادات المتقدمة محل شك، وسجلت معدلات الاختلالات العالمية والبطالة مستويات تاريخية. ولا يزال زعماء الاتحاد الأوروبي يعكفون على وضع إجراءات طارئة للسيطرة على العدوى من أزمة الديون السيادية داخل منطقة اليورو وخارجها، في حين تكافح الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة ديونها الوطنية، مما أدى إلى خفض تقدير جدارتها الائتمانية خلال عام ٢٠١١. كل هذه الأمور تجعل العالم عرضة لمخاطر عالية بالدخول في ركود عالمي آخر. وخلال مرحلة ما قبل الأزمة، تميز الاقتصاد العالمي بوجود اختلالات هائلة، بما في ذلك انخفاض معدلات الادخار في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة (انخفض إلى ١١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ بعد أن كان ١٤ في المائة عام ٢٠٠٧)، في مقابل ارتفاع معدلات الادخار في الاقتصادات الصاعدة والنامية، مثل الصين (ارتفعت إلى ٥٢ في المائة في ٢٠١٠ بعد أن كانت ٥٠,٥ في المائة في ٢٠٠٧). وقد أدى انفجار فقاعة الأصول عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة إلى إعادة تكييف عسيرة ومؤلة للطلب الكلي اتسمت بفرض القيود على الائتمان المصرفي وتدني الاستثمار الخاص، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة معدلات البطالة. وقد فاقت الأزمة التي عرفتتها ديون منطقة اليورو من تأثير الأزمات المالية العالمية والاقتصادية.

٨ - ونتيجة لهذه الاختلالات والأزمات، فقد ارتفع معدل التقلبات في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة. وهدد ارتفاع معدلات البطالة عالمياً باستمرار الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط بالنسبة للاقتصادات المتقدمة وساهم في حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية في الكثير من البلدان النامية. وسجلت العديد من الاقتصادات المتقدمة معدلات عشرية في البطالة، وهي معدلات قد تزداد ارتفاعاً مع تطور أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١).

٩ - ولا يزال التقدم محدوداً في مجال إحداث نمو قوي ومستدام ومتوازن في جميع أنحاء العالم، وستستمر الحاجة إلى إعادة التوازن على الطلب العالمي على المدى المتوسط. ولا يتوقع في الحقيقة حدوث أي تحسن كبير على الاختلالات في الحساب الجاري على مستوى الاقتصادات العالمية الكبرى عام ٢٠١١ - وما لذلك من نتيجة على أنماط الادخار والاستثمار. (صندوق النقد الدولي ٢٠١١). وتتطلب مسألة إعادة التوازن على الصعيد العالمي إجراء تعديلات اقتصادية كبيرة عبر الاقتصادات المختلفة من أجل خلق طلب عالمي كاف ومتوازن ومستدام. وسوف تساهم الزيادات الكبيرة على الطلب المحلي في الاقتصادات ذات الفائض وكذلك الطلب القوي على الاستثمار في أفريقيا في استيعاب المدخرات العالمية الكبيرة والإسراع في عملية إعادة التكييف.

الشكل ١: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية وأفريقيا، ١٩٧٠-٢٠١١



المصدر: أخذت البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠٠٤ من إحصاءات الأمم المتحدة. وأخذت البيانات الخاصة بالفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢.

١٠ - وفي عام ٢٠١١، أُقترح ضمن إطار النمو المتين والمستدام والمتوازن التابع لمجموعة العشرين إجراء إصلاح هيكلي على الاقتصادات العالمية الكبرى باعتبار ذلك الحل الرئيسي للاختلالات العالمية التي لا يمكن تحملها. ومع ذلك، وعلاوة على الإصلاحات الهيكلية، ينبغي أيضاً إدراج بعد إنمائي في عملية إعادة التوازن العالمي بغية تحفيز النمو في مختلف المناطق و/أو الحفاظ عليه. وفي حين تحتاج البلدان ذات الاحتياطيات والمدخرات الكبيرة إلى تعزيز الطلب المحلي، تحتاج البلدان التي تعاني من عجز إلى زيادة حجم الصادرات، وإجراء تعديلات ضرورية أخرى بغية تخفيض نسبة العجز إلى مستويات يمكن تحملها. ويتيح ارتفاع النمو في أفريقيا في الفترة الأخيرة وقدرتها على تحمل الطوارئ الناجمة عن الأزمات فرصة للقارة وللأقتصاد العالمي للاستفادة من التوقعات الاقتصادية الجيدة وإمكاناتها الضخمة غير المستغلة من أجل تحفيز النمو المستقبلي، والحد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الكلي العالمي.

١١ - وفي الواقع، وعلى الرغم من التحديات المتزايدة التي تعاني منها أفريقيا، فإن ظروف نموها وتنميتها المستدامة هي اليوم أفضل بكثير من أي وقت مضى بفعل خمسة أسباب رئيسية. أولاً، مع الإدراك المتزايد بأن على الحكومات الأفريقية أن تتولى مقعد القيادة، فإن الحوكمة الاقتصادية آخذة في التحسن، مما أدى إلى تناقص حدة النزاعات وتحسن الآفاق الاقتصادية العامة، في حين تحسنت بيئة الأعمال التجارية والاستثمار تحسناً كبيراً. فقد شهد عام ٢٠١١ مثلاً "تغيير عدد قياسي من الحكومات في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لبيئاتها التنظيمية في مجال الاقتصاد بحيث تمنح مزيداً من التسهيلات للشركات المحلية للانطلاق في الأعمال ومواصلتها. وفي منطقة لا تولي إلا اهتماماً قليلاً نسبياً للبيئة التنظيمية منذ ثماني سنوات فقط، أجريت إصلاحات تنظيمية لتيسير عمليات إقامة الأعمال التجارية في ٣٦ اقتصاد من بين ٤٦ من الاقتصادات في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١. وذلك ما يمثل نسبة ٧٨ في المائة من اقتصادات المنطقة، مقارنة بنسبة ٥٦ في المائة التي سجلت على مدى الست سنوات السابقة (البنك الدولي: ممارسة الأعمال التجارية عام ٢٠١٢، ص: ١).

١٢ - ثانياً، وزيادة على ارتفاع الطلب المطرد على السلع الأساسية وأسعارها، فقد وضعت العديد من البلدان الأفريقية سياسات اقتصادية كلية هيكلية واجتماعية ملائمة مما ساهم في زيادة التنويع الاقتصادي، وتسجيل معدلات نمو مطردة وتحقيق بعض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاجتماعية الأخرى. وتمضي بعض الاقتصادات الأفريقية الأسرع نمواً في طريق تحقيق الهدف المتمثل في خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك تحقيق معظم الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وأدى تحسين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنمو المطرد إلى التحضر السريع، وارتفاع أعداد الطبقة الوسطى في القارة، وهذا ما سيساهم في إضفاء عامل إضافي لتحقيق نمو أسرع وأوسع نطاقاً وأكثر استدامة في المستقبل.

١٣ - ثالثاً، هناك توافق أكبر في الرأي بين الأفريقيين الآن أكثر من أي وقت مضى فيما يخص الحاجات التي ينبغي تلبيتها لتسريع النمو والحد من الفقر، وتحسين الحوكمة وتولي القيادة والمساءلة في مجال تنمية بلدانهم. ولا تعبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن هذا التوافق في الآراء فحسب، ولكنها تستند إليه من خلال تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية الهادفة إلى تحقيق ما يلي: زيادة حجم التجارة داخل أفريقيا والعالم، وتعزيز توفير المنافع العامة الإقليمية، مثل وسائل النقل العابرة للبلدان وتجميع مصادر الطاقة الكهربائية، وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تخصيص ما يصل إلى ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للقطاع بغية تحقيق معدل ٦ في المائة من زيادة الإنتاجية سنوياً. ومن المسلم به في النيباد أن المساواة هي محرك النمو، وهي مسألة جامعة، مع التركيز الشديد على تمكين المرأة اقتصادياً من جملة أمور. وتقر الحكومات الأفريقية، على نحو متزايد، بأن طاقات القارة الإنمائية الكامنة الكبرى لا يمكن إطلاقها بشكل كامل إلا من خلال زيادة تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية، ورفع حجم الاستثمار المحلي، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك في التدريب وخصوصاً في مجال العلوم والتكنولوجيا والمالية والأعمال التجارية، وتطوير الهياكل الأساسية المطلوبة، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتمويل المساواة الجنسانية، وتطوير القطاع الريفي بشكل استباقي، وتشجيع المبادرات الخاصة والإبداع، مع ما يستدعي ذلك من زرع عقلية الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز التكامل التجاري والإقليمي بين البلدان الأفريقية.

١٤ - رابعاً، تمكن المبادرات القارية المتخذة في إطار الاتحاد الأفريقي وبرنامجه النيباد البلدان الأفريقية من تحسين أساليب الحوكمة. وتؤكد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والتي بموجبها يسلم البلد نفسه ليتعرض للتدقيق من قبل أقرانه بهدف المساعدة على تحديد نقاط الضعف والإجراءات اللازمة لتصحيحها، على الدفع باتجاه المساءلة في مجال الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات. وعلاوة على ذلك، هناك إشارات مشجعة على أن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية يضطلعون بدور مهم في تحفيز التحسن المطرد في بيئة الاستثمار داخل أقاليمهم بالإضافة إلى معالجة النزاعات الحالية والنزاعات الكبرى الطويلة الأمد التي تعاني منها القارة لاسيما في السودان والصومال.

١٥ - خامساً، في حين لأفريقيا نفسها الفضل في الكثير مما تحقّق منذ عام ٢٠٠٠، فقد كانت استجابة الشركاء الدوليين لاحتياجاتها من حيث التمويل الإنمائي ايجابية أيضاً. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، تضاعفت المساعدات المقدمة لأفريقيا، في الوقت الذي اتخذت فيه بعض الجهات المانحة تدابير هامة لشطب الديون المستحقة على ١٤ بلداً أفريقياً في إطار مبادرتي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وبذلك تم توفير الموارد لكي تخصص لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وارتفع حجم تدفقات المعونة الموجهة إلى المنطقة من ١٥,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ بليون دولار عام ٢٠٠٨، أي ما يعادل زيادة قدرها ٣٥ في المائة من تدفقات المعونة العالمية (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩). ومع ذلك، وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تضطلع بدور قامت به فعلاً في تعزيز التنمية الأفريقية، ولا سيما في البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض، فهي تمثل شكلاً متقلباً جداً من أشكال تمويل التنمية ولا يمكن التنبؤ به (بولير وهامان،

٢٠٠٦؛ والأونكتاد ٢٠٠٦). ولحسن الحظ، فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات المالية يمثلان مؤخرًا المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية نحو معظم البلدان الأفريقية وهو يتجاوز بكثير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٦ - وعلى الرغم من إحراز تقدم ضئيل لاستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، التي كان من شأنها أن تجلب فوائد هائلة للدول الأفريقية، فقد مدد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الترتيبات التجارية التفضيلية لأفقر البلدان الأفريقية، مما مكن الصادرات الأفريقية من النمو باتجاه هذين السوقين. وما كمل الاستجابة الإيجابية للمانحين الغربيين لتمويل احتياجات أفريقيا هو زيادة حجم التجارة والاستثمار والمساعدات القادمة من دول الجنوب الصاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل. وقد استفادت أفريقيا من ازدهار الطلب على السلع الأساسية مؤخرًا، الذي يعود سببه أساساً إلى الطلب القادم من الاقتصادات الصاعدة والنامية، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وقطاع الصناعات الاستخراجية (شيرو و اوبي ٢٠١٠؛ ومكورميك ٢٠٠٨؛ وباسيدا وآخرون، ٢٠٠٨؛ وبروتيغام ٢٠١٠). وصارت الصادرات أكثر تنوعاً وأصبحت أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية مقبولة أكثر مما عاد بالنفع على المستهلكين والمنتجين الأفريقيين على حد سواء. فقد بلغت نسبة السلع المصنعة مثلاً عام ٢٠٠٩ ما مقداره ١٨,٧ من مجموع صادرات أفريقيا إلى الصين و ٢٧,١ في المائة إلى كوريا الجنوبية، ولكنها لم تصدر إلا ٨,٢ في المائة فقط إلى الولايات المتحدة (مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١).

١٧ - وباختصار، فقد ساهم التقدم المحرز في مجالات الحوكمة والإصلاحات المؤسسية، وتخفيض حدة النزاعات المسلحة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الدعم الدولي لكثير من البلدان الأفريقية في تصور مستقبل أكثر إشراقاً بالنسبة للقارة وسيرها على سكة النهوض الاقتصادي. ولكن الأهم من ذلك، هو أن هذه هي المسائل التي تجعل أفريقيا تشكل قطباً من أقطاب النمو العالمي. ويكمن التحدي بالنسبة للقادة الأفريقيين وشركائهم الدوليين في التنمية خلال العقد القادم في كيفية الاستفادة من المكاسب التي تحققت مؤخراً والتعجيل بعملية التصنيع والتحول الاقتصادي من مرحلة الاعتماد الكبير على السلع الأساسية والمعادن إلى الانتقال إلى القطاعات الأخرى الأكثر تنوعاً بما في ذلك التصنيع، والمعاملات المالية والخدمات التي لديها إمكانيات أكبر لتعزيز فرص العمل وخلق الثروة، وجعل أفريقيا لاعباً رئيسياً في حل المشاكل الاقتصادية العالمية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٧؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٠).

### باء- أفريقيا كمصدر محتمل للنمو العالمي وإعادة التوازن: الاستفادة من الموارد الطبيعية لأفريقيا وإمكاناتها الاقتصادية الضخمة

١٨ - على أساس زخم النمو الذي ذكرناه سابقاً، من المتوقع أن تصبح أفريقيا أكثر مناطق العالم نمواً خلال العقد المقبل، ولاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠؛ وماكينزي ٢٠١٠؛ وراديلت، ٢٠١٠). وأفريقيا من بين القوى الاقتصادية الصاعدة في الجنوب العالمي ويستند التوقع بأنها ستصبح قطباً للنمو على أنه بالإضافة إلى إمكاناتها غير المستغلة ومواردها الطبيعية الكثيرة، فقد سجلت البلدان الأفريقية نمواً مطرداً خلال السنوات العشر الماضية، وهو أمر لم يعد من الممكن الاستهانة به. وطراً تحسن على الظروف السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الآفاق الاقتصادية العامة، وبيئة الأعمال التجارية، وآفاق الاستثمار بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية والتحضر وارتفاع أعداد الطبقة الوسطى، ما يجعل القارة تمثل وجهة استثمار جذابة لا يمكن تجاهلها.

١٩ - ويمكن لأفريقيا أن تساهم في النمو الاقتصادي العالمي وإعادة التوازن من خلال توفير الظروف المواتية للاستثمارات بغية جلب كميات كبيرة من المدخرات والفوائض المتوفرة لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية ومن خلال الاستثمارات الإستراتيجية الوطنية في البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي بهدف زيادة القيمة المضافة للاقتصاد العالمي وإنتاج الصادرات من غير السلع الأساسية. ويجب أن تستمر القارة في تعزيز محركات النمو المذكورة سابقاً والاستفادة منها. ونظراً لتزايد حدة المنافسة من طرف الاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء، فإن العوامل الرئيسية الوحيدة التي ستساعد أفريقيا لكي تصبح قطبا للنمو العالمي هي مواردها الطبيعية الضخمة غير المستغلة، وسكانها وطبقتها الوسطى النامية وأسواقها الإقليمية غير المستغلة.

### تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية والإدارة

٢٠ - تحسنت الحوكمة السياسية والاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية على الرغم من أن بعض البلدان قد لوثتها النزاعات طويلة الأمد، وهناك زيادة ملحوظة في الاحتجاجات العامة. واتجه موقف الحكومات الذي كان يعتمد التشدد وقمع المظاهرات السلمية نحو اتجاه تنازلي (مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١). وحسب مؤشر الحرية السياسية (التابع لمنظمة فريدوم هاوس) فقد أصبحت ٩ بلدان أفريقية حرة، وتحرر جزئياً ٢٤ بلداً ولم يتحرر ٢٠ بلداً من حيث احترام حقوق الإنسان والحريات خلال عام ٢٠١٠.

٢١ - وقد واصلت الحكومات الأفريقية بالفعل تعزيز الحوكمة السياسية الرشيدة كشرط أساسي للتنمية والحد من الفقر، كما يتضح من التركيز على "القيم المشتركة" خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي العادي السادس عشر المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فقد تعهدت الحكومات بإصلاح النظام الانتخابي، وتحسين العمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١). وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع التغييرات غير الدستورية للحكومات. وأنشأت الحكومات الأفريقية أيضاً عبر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، جهازاً قارياً لرصد الحوكمة الرشيدة وتعزيزها. وبناء على هذه الالتزامات، تعهد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس عشر بإنشاء هيكل أفريقي للحوكمة أكثر تماسكاً واعتمد الميثاق الأفريقي بشأن قيم الخدمة العامة والإدارة العامة ومبادئهما. وقد تعزز الالتزام بتعميم المنظور الجنساني في عمليات الحوكمة عبر الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر عن الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠٠٤، وتحديدًا من خلال مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع الهياكل وعلى كافة مستويات صنع القرار، بما في ذلك بالنسبة لهياكل الحوكمة.

٢٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، وقّع ٣٦ بلداً أفريقيا على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وصدقت عليه ثمانية بلدان. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، نظم عشرون بلداً أفريقيا انتخابات رئاسية أو برلمانية أو محلية، وأعتبر أن ٧٠ في المائة من هذه الانتخابات كانت حرة أو حرة جزئياً ونزيهة (منظمة "فريدوم هاوس" ٢٠١٠ و ٢٠١١). وتسارع تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مع انضمام حوالي ٣٠ بلداً بحلول عام ٢٠١١ خضع منها ١٥ بلداً للاستعراض من قبل منتدى الآلية. وأحرز التقدم كذلك في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه (٢٠٠٣) واعتماد بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا الذي صدق عليه حتى الآن ٣٠ بلداً.

٢٣ - وفي الوقت ذاته، قدم شركاء التنمية الدعم للمبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتحسين الإشراف البرلماني ومشاركة المجتمع المدني. فقد قدموا الدعم للمراحل التمهيديّة لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران



من خلال الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وساعدوا البلدان على إجراء التقييمات الذاتية أو تصميم خطط العمل الوطنية. وزاد حجم المساعدة الإنمائية المخصصة لدعم الانتخابات في أفريقيا بنسبة ٨٥ في المائة تقريباً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ليصل إلى ٢٧٥ مليون دولار أمريكي، مرتفعاً بثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠. وأظهر الشركاء في التنمية المزيد من الدعم القوي لموقف الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات.

٢٤ - وتماشياً مع ما طرأ على البيئة السياسية من تحسن مذكور أعلاه، تحسنت الحوكمة الاقتصادية بشكل ملحوظ أيضاً في عدد من البلدان الأفريقية كما ذكرنا سابقاً عند الإشارة إلى التحسينات في بيئة الأعمال التجارية والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي اتضح من خلال استقرار الاقتصاد الكلي وتحسن فضاء السياسات العامة، ومستويات الدين القابلة للتحمل وعمليات الميزانية الأفضل بما في ذلك الميزنة الجنسانية في بعض البلدان وإدارة القطاع العام بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن الفساد لا يزال مصدر قلق خطير في بعض البلدان الأفريقية، صار ينظر إليه مؤخراً على أنه أقل خطراً في عدد متزايد من البلدان الأفريقية الأخرى.

### الموارد الطبيعية

٢٥ - وتحتضن القارة حالياً حوالي ١٢ في المائة من احتياطي النفط العالمي، و٤٠ في المائة من الذهب، و٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الكروم وفلزات المجموعة البلاتينية بالإضافة إلى الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة والموارد الخشبية. ومع وفرة هذه الموارد والطلب المتزايد على المواد الخام، تقوم الحكومات الأفريقية بإقامة شركات جديدة ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية وتقاسم المهارات والتكنولوجيا. وينظر المستثمرون من القطاع الخاص بشكل متزايد إلى أفريقيا جدياً باعتبارها وجهة رئيسية لاستثماراتهم المباشرة وتلك التي تتم عبر محافظ الاستثمارات. وفي هذا الصدد، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ٩ بليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢ بليون عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع في المستقبل (معهد ماكنزي العالمي، ٢٠١٠). وفي حين أن تدفقات الحافطات المالية إلى أفريقيا أقل بكثير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت هذه الحافطات من ٨ بليون دولار عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٤ بليون عام ٢٠٠٦ و ٢٢ بليون عام ٢٠١٠. وينبغي أن تستفيد أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التكنولوجيا والتعلم التكنولوجي بهدف جذب الشركات التي ستضيف القيمة إلى المنتجات والصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية وتطوير تلك الشركات. وساهم ارتفاع حجم التجارة البينية والتجارة مع الشركاء من البلدان الصاعدة في إتاحة الفرص للعديد من البلدان الأفريقية لتنويع إنتاجها وصادراتها وكذلك مصادر تمويل تنميتها وتكوين شركات في مجال البحث والتطوير والحصول على تكنولوجيات جديدة (مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١).

### الإمكانات الديموغرافية

٢٦ - يمثل التحول الديموغرافي في أفريقيا عاملاً هاماً آخر من عوامل تنميتها الاقتصادية. فأفريقيا تحتضن السكان الأكثر شباباً في العالم، وتتوسع قوتها العاملة توسعاً سريعاً. وما يزيد عن ٦٠ في المائة اليوم من سكان أفريقيا هم تحت سن ٢٥ عاماً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٠)، ومن المتوقع أن تصل القوة العاملة بحلول عام ٢٠٤٠ إلى ١,١ مليار نسمة لتتجاوز بذلك الصين أو الهند. وعلاوة على ذلك، كما أفادت شعبة الأمم المتحدة للسكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن القارة ستمثل ٢٩ في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٤ بحلول عام ٢٠٥٠، بعد أن كانت تمثل ٩ في

المائة عام ١٩٥٠، في حين ستحتفظ منطقتا آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنصيبيهما لسنة ١٩٥٠ وهما ٥٤ في المائة بالنسبة للأولى و ٧ في المائة بالنسبة للثانية خلاله سنة ٢٠٥٠.

٢٧ - ومع ذلك، فإن القارة بحاجة إلى إستراتيجية شاملة ومبتكرة لتطوير المهارات المطلوبة لنسائها ورجالها ومعالجة مشكلة بطالة الشباب على نحو يراعي المنظور الجنساني، وجعل ظاهرة تنامي الشباب لديها نعمة حقيقية لا نذيراً باندلاع النزاعات وعدم الاستقرار. وفي الحقيقة مع شيخوخة سكان الاقتصادات المتقدمة وارتفاع الأجور في آسيا، فإن التحول الديموغرافي يتيح فرصة لأفريقيا لتصبح المركز المقبل للتصنيع العالمي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة الخدمات.

### التحضر وارتفاع الطبقة الوسطى والسوق الإقليمية غير المستغلة

٢٨ - مع تزايد التحضر وارتفاع أعداد الطبقة الوسطى، سوف يضطلع المستهلكون الأفريقيون بدور مهم في آفاق النمو القاري. ويقيم ٤٠ في المائة من الأفريقيين حالياً في المدن، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة - في عام ٢٠٠٨، كانت ٨٥ مليون أسرة معيشية تحصل على دخل يصل إلى ٥٠٠٠ دولار أو أكثر، وهو المستوى الذي تبدأ فيه الأسر في إنفاق ما يقرب من نصف دخلها على مواد ليست غذائية " (معهد ماكينزي العالمي، ٢٠١٠). وخلال العشر سنوات المقبلة، من المتوقع أن يرتفع عدد الأسر المعيشية ذات المداخل التقديرية بنسبة ٥٠ في المائة ليصل إلى ١٢٨ مليون أسرة. وبحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن يصل مجموع القدرة الشرائية للمدن الأفريقية الثمانية عشرة الكبرى مجتمعة إلى ١,٣ تريليون دولار. ومن الواضح أن أفريقيا تمتلك إمكانات هائلة غير مستغلة كالسوق الإقليمية، وهو عامل يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية على جذب مستويات أعلى من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢٩ - وفي حين أن هناك أسباباً وجيهة للتفاؤل بشأن آفاق التنمية المستقبلية للقارة، فإن هناك تحديات كبيرة ينبغي أن يعالجها القادة الأفريقيون بشكل حاسم وشامل بالتعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين من أجل تحرير طاقات أفريقيا الإنتاجية وبناء أسس النمو المستدام والشامل، وانتشار الملايين من مواطنيهم من براثن الفقر وجعل أفريقيا قطباً للنمو العالمي. وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد خلال السنوات الأخيرة، فإن الاقتصادات الأفريقية لا تزال عرضة للصدمات الخارجية في الوقت الذي يسيطر الضعف على هيكلها الأساسية المطلوبة، ومواردها البشرية والمالية، وهيكلها المؤسسية وعلى رؤيتها الإنمائية طويلة الأجل من أجل تحقيق التحول الهيكلي. والقاعدة الصناعية ضعيفة وتعتمد بشكل كبير على المواد الخام والتكنولوجيا المستوردتين، وبالتالي فإن القدرة التنافسية مهددة مما يؤكد على الحاجة الملحة لتطوير القاعدة التكنولوجية المحلية (الأونكتاد/اليونيدو ٢٠١١). ومع الاعتماد الكبير على القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأفريقية لا يزال بطيئاً وسجلت القارة أعلى معدلات الفقر في العالم (٤٦) في المائة).

### المسائل المطروحة للمناقشة

- ١ - لماذا يكون من المهم بالنسبة للعالم الآن رؤية أفريقيا كقطب للنمو العالمي؟
- ٢ - كيف يمكن أن تهيئ أفريقيا نفسها لتصبح قطباً للنمو العالمي وتساهم في إعادة التوازن العالمي في البيئة الاقتصادية العالمية السائدة حالياً؟

- ٣ - ما هي التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في الاضطلاع بهذا الدور، وكيف يمكن لتلك البلدان أن تستفيد من التجربة الناجحة للبلدان الأفريقية وغير الأفريقية؟
- ٤ - ما هو الزمن المطلوب لتحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي وإعادة التوازن العالمي؟
- ٥ - كيف يمكن أن تستخدم أفريقيا الابتكار التكنولوجي للاستفادة القصوى مما تتعرف عليه من إمكانات نمو لديها؟

### ثالثاً- تحرير الطاقات الإنمائية الأفريقية الكامنة: بناء القدرات لتحقيق أقصى قدر من النمو

٣٠ - باستطاعة أفريقيا الخروج من ويلات الفقر وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والشروع في عملية التصنيع كما فعلت الصين والهند وغيرها من البلدان الصاعدة والنامية خلال فترة قصيرة نسبياً لا تتعدى ثلاثين سنة. ويمكن تحقيق هذا الإنجاز بإشراف الدول القادرة التي توجه إمكاناتها للتنمية والملتزمة بتعبئة الرجال والنساء والشباب حول إطار إنمائي وطني مشترك يهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتلبية الأهداف الاجتماعية ذات الأهمية البالغة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١). وتمكنت بعض البلدان بالفعل من التوصل إلى اتفاقات عريضة بشأن الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية بالاستعانة بالخطط المتوسطة الأجل وهي تحصد الآن النتائج الإنمائية. فقد بدأت المحافل والمؤسسات الأفريقية المعنية بالسياسات بتقديم التوجيهات الإستراتيجية، والأطر العملية والممارسات الجيدة، وقد ظهر بالفعل على السطح نقاش أفريقي بناء بشأن تلك السياسات.

٣١ - وتكمن مهمة القيادات الأفريقية في العقد المقبل في الاستفادة من المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة من خلال تعزيز الحكم الديمقراطي، والاستثمار في الموارد البشرية والهيكل الأساسية الحيوية، وبناء مؤسسات الدولة الفعالة على المستويات الحكومية المركزية والمحلية بهدف دعم المنتجين المحليين ليتمكنوا من المنافسة بشكل فعال في اقتصاد السوق العالمية. وسوف يضمن إتباع نهج عملي مستدام لمواجهة التحديات الإنمائية في أفريقيا أن تصبح القارة البوابة المقبلة التي سيدخل من خلالها النمو.

### ألف- تشجيع القيادة الحكيمة، والمؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة

٣٢ - لا يزال نصيب أفريقيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل من ٣ في المائة، ولا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد بشكل كبير على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها وذلك الاعتماد له تأثير محدود على تقليص معدلات الفقر. وتحتاج القارة إلى قيادة حكيمة تراعي الاعتبارات الجنسانية ومؤسسات حوكمة أقوى لمعالجة إخفاقات السوق، وتعزيز فعالية السياسات الصناعية والتحول الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية للقارة. وتضطلع الدولة المركزية بدور محوري لكي تصبح أفريقيا قطباً للنمو العالمي. ويجب على الدول أن تتطور لتصل إلى المستوى الذي يمكن البلدان الأفريقية من الاستجابة على نحو كاف للتحديات الناشئة واستغلال الفرص من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٣ - وخلال سنوات عديدة، كانت القيادة الحكيمة التي تدعمها الدولة القادرة التي تلتزم أطر التخطيط المنضبط لهندسة الانطلاقة الاقتصادية هي مصدر إلهام عمليات التحول في كل من اليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة. وبالإضافة إلى القيادة، فإن المهام الموكلة للدول الأفريقية تشمل ما يلي: تخطيط العملية الإنمائية، وصياغة السياسات المناسبة التي تراعي المنظور الجنساني، وتنفيذ الخطط والسياسات. والتغييرات المطلوبة

جوهريّة، وبالتالي فإن القرارات لا يمكن أن تتخذها قوى السوق الحرة على النحو الأمثل لأن معظم الاقتصادات الأفريقية تتميز بإخفاق أسواقها على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، فإن الاقتصادات الأفريقية تحتاج إلى دول إنمائية لديها القدرة على بسط سلطتها، وموثوقيتها وشرعيتها من أجل وضع خطط واستراتيجيات فعالة وشاملة لتعزيز التحول الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتنفيذها (الجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١). وينبغي للقارة أيضا أن تسعى للحفاظ على الحوكمة والإدارة السياسية والاقتصادية القائمة لديها مع مواصلة تحسينها بالرغم من التحديات التي تعاني منها والمبينة سابقا في الفقرة ثانياً - باء.

٣٤ - ولا يوجد نموذج وحيد لبناء الدولة الإنمائية؛ فالبلدان يجب أن تتعلم من خلال الممارسة. ومع ذلك، هناك بعض الجوانب الرئيسية المأخوذة من التجارب السابقة منها: (١) وجود قيادة تسعى لتحقيق أهداف وائتلاف توجهه التنمية (من الأهمية بمكان وجود قيادة ديمقراطية تتحلى ببعد نظر)، (٢) وجود مؤسسات قائمة على التحول يساندها جهاز بيروقراطي على أساس الكفاءة والجدارة وليس المحسوبية السياسية، والاعتبارات العرقية أو الدينية، (٣) وجود سياسة صناعية مركزة، (٤) الاستثمار في مجال البحث والتطوير؛ (٥) تعزيز السياسة الاجتماعية. ومما لا شك فيه، أن القيادة الحكيمة، والمؤسسات التشاركية القوية وعمليات الحوكمة شروط ضرورية لكي تصبح أفريقيا قطبا للنمو العالمي.

#### باء- الاستثمار في الهياكل الأساسية

٣٥ - يمثل ضعف الهياكل الأساسية عقبة رئيسية في طريق الاستثمار والنمو واسع النطاق والحد من الفقر في أفريقيا. فتطوير الهياكل الأساسية يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والمعاملات، وهو الأمر الذي يحسن القدرة التنافسية للشركات ويجعل البلد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وفي حين أن الهياكل الأساسية اضطلعت بدور كبير في التحول الاقتصادي الذي شهدته أفريقيا مؤخرا، فإنها يجب أن تضطلع بدور أكبر إذا ما أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للقارة.

٣٦ - ولا يوجد في أفريقيا من الطرق المعبدة إلا أقل من ١٠ في المائة (في ١٠ بلدان)، وأقل من ٥٠ في المائة (في ٣٣ بلداً) ويفتقر ٤٠ في المائة من السكان إلى المياه الصالحة للشرب؛ والمنطقة بها أقل نسبة من الوصول إلى شبكة الإنترنت وهي نسبة ٣ في المائة بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ١٤ في المائة (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١). وتشير الدراسات إلى أن الهياكل الأساسية تشكل عقبة في طريق ممارسة الأعمال في معظم البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، وهو الأمر الذي يحبط إنتاجية الشركات بحوالي ٤٠ في المائة. (اسكريبانو وآخرون، ٢٠٠٨). وفي الواقع فقد أُشير إلى أن رفع مستوى حصول المرأة على الكهرباء والطرق من شأنه أن يؤدي إلى تحصيل منتجات زراعية أكبر وتحسين توفر المواد الغذائية في الأسواق، باعتبار أن النساء يشكلن من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من القوة الزراعية العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها في القارة (البنك الدولي، ٢٠٠٨). ولو أرادت جميع البلدان الأفريقية اللحاق بركب موريشيوس من حيث الهياكل الأساسية، فإن المنطقة بحاجة إلى رفع نصيب الفرد من النمو الاقتصادي بزيادة إضافية قدرها ٢,٢ المائة سنوياً. وللحاق بركب مستوى الهياكل الأساسية في جمهورية كوريا يتطلب رفع نصيب الفرد من النمو الاقتصادي إلى نسبة ٢,٦ في المائة سنوياً. وسيكون التأثير أكبر من ذلك في عدد من البلدان - بما فيها كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنگال. (البنك الدولي، ٢٠٠٨).

٣٧ - ويعود سبب تدني الاستثمارات في أفريقيا في الهياكل الأساسية في الأساس إلى قلة ما يخصص لها باستمرار وبسبب قلة الاهتمام بهذا القطاع خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، وكذلك بفعل القيود المالية التي تحد من قدرة القطاع العام على الاستثمار في الهياكل الأساسية. وتشمل العوامل الأخرى قلة الحوافز الممنوحة

للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع ذات المنفعة العامة، وعدم توفر التمويل المستقر طويل الأجل، والمخاطر العالية الخاصة بهذا القطاع، فضلا عن المخاطر الكلية الكبرى الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة.

٣٨ - وتشير التقديرات إلى أن سد فجوة في الهياكل الأساسية في أفريقيا سوف يتطلب إنفاق حوالي ٩٣ بليون دولار سنويا خلال العقد القادم - بما في ذلك الاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية القائمة وصيانتها. ومع ذلك، من المشجع الإشارة إلى أن حوالي نصف حاجات تمويل الهياكل الأساسية التي تحتاجها القارة تُلبى حالياً. ومن المشجع كذلك أن الإنفاق على الهياكل الأساسية في أفريقيا أعلى مما كان يعتقد في السابق، وأن ٣٥ بليون دولار من ذلك الإنفاق السنوي على الهياكل الأساسية يتحمله دافع الضرائب والمستخدم المباشر لتلك الهياكل. وهناك مبلغ إضافي آخر هو ١٣ بليون دولار سيقدم من طرف مجموعة متنوعة من المصادر الخارجية.

٣٩ - وبالنظر لتزايد الحاجة إلى ترشيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار للتغلب على التحديات المحددة، فضلا عن إمكانات النمو التي تمتلكها القارة، هناك حاجة لتحسين الهياكل الأساسية لهذين المجالين وتجهيزهما بشكل جيد بالاشتراك فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تعزيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار في القارة. وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في انتشار الهواتف النقالة، فإن الاستثمارات في هياكل هذين المجالين سيكون لها تأثير كبير على نمو القارة.

٤٠ - وخلال السنوات الأخيرة، كثفت الجهود الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية في أفريقيا على المستويات القارية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وأظهر القادة الأفريقيون الإرادة السياسية لتحسين الهياكل الأساسية القارية من خلال وضع برنامج "تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا" و"البنية المؤسسية لتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا"، و"مبادرة الدفاع عن الهياكل الأساسية" في إطار النيباد برئاسة جنوب أفريقيا وكذلك إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز تنمية الهياكل الأساسية التابعة للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات شراكة النيباد. وقد نفذت الجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضا برامج شاملة لتطوير الهياكل الأساسية. وعلى الصعيد الوطني، تقوم العديد من البلدان بتنفيذ برامج قطاعية للهياكل الأساسية بدأت تعطي ثمارها الإيجابية. وتبذل بلدان مثل إثيوبيا وكينيا ونيجيريا جهودا أكبر لحشد مواردها الوطنية لتمويل تنمية هياكلها الأساسية.

٤١ - وسوف تتطلب الاستفادة القصوى من نتائج الجهود الجارية لتحسين الهياكل الأساسية في أفريقيا، ولاسيما الهياكل الأساسية الإقليمية، اهتماما خاصا لمعالجة أوجه القصور فيما يخص تحصيل الإيرادات وتوزيع التكاليف. ومن المهم أيضا حشد مصادر تمويل إضافية لتطوير الهياكل الأساسية ودعم مخصصات القطاع بالنظر إلى الحاجات المختلفة للنساء والرجال من حيث الوصول إلى الهياكل الأساسية واستخدامها. وتشمل المصادر الداخلية المحتملة للتمويل فرض ضرائب إضافية، والاستفادة من أسواق رأس المال المحلية. وينبغي أيضا استكشاف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمصادر الأخرى المبتكرة للتمويل. ويجب استخدام مصادر التمويل الخارجي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية. ويمكن لأفريقيا أن تقتصر من المدخرات العالمية للاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية مما سيساعدها على تلبية احتياجاتها من الهياكل الأساسية وزيادة الطلب العالمي الكلي ومعالجة مشكلة انخفاض النمو العالمي واختلالاته.

### جيم- الاستثمار في الموارد البشرية

٤٢ - يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في ضمان تزويد المواطنين بوسائل لكسب عيشهم وفي الوقت نفسه اعتبارهم جزءا من الآلية الإنتاجية في بلدانهم وبذلك يستطيع المستثمرون العثور على المهارات والمواهب التي يحتاجونها. كما يساهم ذلك في الإدماج الاجتماعي وإدراج الشباب في المجتمع، وفي الوقت ذاته يضطلع بدور في

تقليل الفجوات بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. ويحظى التعليم وتنمية المهارات، وخاصة بالنسبة للشباب، بأهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا بسبب عوائده، ومساهمته في الحد من الفقر. وتمثل المكاسب الإيجابية، بالرغم من بطئها، التي تحققت في مجال التعليم والصحة في أفريقيا خطوة أولى نحو ترسيخ رأس المال البشري كمحرك للتنمية، ومساهم في أن تضطلع أفريقيا بدور رئيسي في النمو العالمي.

٤٣ - ومع ذلك، فإن أفريقيا متخلفة كثيراً عن بقية العالم في معظم مجالات التنمية البشرية. وتشمل أهم القضايا التي ينبغي معالجتها في هذا المجال: ارتفاع معدلات الفقر في القارة ( وصلت إلى ٥١ في المائة عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٥٨ في المائة عام ١٩٩٠، باستثناء شمال أفريقيا، وعدم المساواة الاجتماعية والجنسانية، ومحدودية فرص الحصول على التعليم وتردي نوعيته وانتشار الأوبئة مثل السل والملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وسوء التغذية. ويعادل عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا في أفريقيا ضعف عدد الوفيات في جنوب شرق آسيا بـ ٣٢ مرة؛ ويصل معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا إلى حوالي ١٦ مرة نظيره في جنوب شرق آسيا.

٤٤ - وحيث أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية قد تحسنت عبر أفريقيا، إلا أن التحدي لا يزال في الاستبقاء في المدارس واستكمالها، خاصة بالنسبة للفتيات والأسر المعيشية قليلة الدخل (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١). وهناك ١٥٣ مليوناً من البالغين الأميين في أفريقيا، وثلاثهم من النساء. وهناك حاجة ماسة للتركيز على تحسين المساواة في الحصول على التعليم وتحسين نوعيته وكذلك التركيز على الدور الأكثر شمولية الذي يضطلع به التعليم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المهارات التي يحتاجها المستثمرون وتغذية تنمية المشاريع بتلك المهارات. ولا يزال الوصول إلى التعليم محدوداً في المناطق الريفية في العديد من البلدان الأفريقية. وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من أن التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في أن تتمتع أفريقيا بصحة أفضل قد استمر دون هوادة، وأظهرت الاتجاهات الحديثة أدلة على تحقيق تقدم أسرع، إلا أن النتائج الصحية وتوزيع الخدمات الأساسية قد أثبتت وجود مظاهر من عدم المساواة حيث لا يزال الميزان يميل إلى الفئات ذات الدخل الأكبر وإلى المناطق الحضرية. وتشكل الصحة والتعليم أساسين لبناء القدرات الوطنية لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان.

٤٥ - ويستدعي التصدي للتحديات في هذين المجالين اتخاذ إجراءات في جانبي العرض والطلب. وبالنظر إلى تباهي أفريقيا بسكانها الأكثر شباباً كما أُشير سابقاً، هناك حاجة لتزويد هذه الإمكانيات الديموغرافية بالمهارات اللازمة التي ستتمكن القارة من اقتناء التكنولوجيات المبتكرة الضرورية للتصدي للتحديات التي تعاني منها. ومن الضروري أن تضمن الحكومات الحصول على خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة على قدر من المساواة. ومن المهم أيضاً تحديد الأسباب التي تقف وراء عدم استخدام الناس للخدمات التي يتم توفيرها في الوقت الراهن. وعلى المدى القصير، هناك جيل يحتاج إلى إعادة التدريب لكي تنطبق مهاراته مع الطلب الحالي على العمالة. ويحتاج الجيل أيضاً للرعاية الصحية المناسبة ليكون قادراً على العمل. ويجب أن تستند هذه الإستراتيجية على منظور جنساني يضع الاحتياجات والخبرات والمصالح المختلفة للرجال والنساء والشباب في الحسبان. وتمثل تنمية المهارات الهادفة للحد من بطالة الشباب والنساء ونقص عمالتهن وغيابهم عن العمل بسبب المرض مسألة ضرورية في هذا الصدد. ويوضح الربيع العربي والنزاعات التي شهدتها بعض البلدان الأفريقية مؤخراً كيف يمكن للشباب الساخط أن يحفز التغيير أو يهدد سلام البلدان وأمنها. وترتبط تنمية رأس المال البشري بالحد من حدوث النزاعات في بلد ما. وعلى المدى الطويل، هناك جيل يحتاج إلى استثمارات أساسية مثل التطعيم والتغذية والتعليم ذي الجودة من أجل تطوير القدرات اللازمة وتنميتها لكي يتمكن من الصمود في سوق عمل يزداد التنافس الشديد فيها.

#### دال- تحويل الزراعة وتطوير الاقتصادات الريفية

٤٦ - الزراعة هي أساس تحقيق التنمية ذات القاعدة العريضة في أفريقيا نظرا لوفرة الأراضي الصالحة للزراعة، وبسبب أهميتها للنمو الاقتصادي وسبل كسب العيش في جميع أنحاء القارة. ولدى أفريقيا حوالي ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ويوظف القطاع الزراعي ٦٠ في المائة من إجمالي القوة العاملة، ويدير القطاع حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي عائدات التصدير، وهو مصدر أكثر من ٥٠ في المائة من دخل الأسرة المعيشية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٩). ومع ذلك، يتميز القطاع بانخفاض الإنتاجية، وتدهور الميزان التجاري، وركود معدل النمو. وظل ميزان التجارة الزراعي، الذي يقاس بنسبة قيمة مجموع الصادرات الزراعية إلى الواردات، يعاني من انخفاض مستمر وصل إلى حوالي ٠,٦ عام ٢٠٠٧. وبالتالي، أصبحت بلدان افريقية عديدة مستوردة صافية للمنتجات الزراعية وتعاني من تحديات في مجال الأمن الغذائي.

٤٧ - ويعود سبب انخفاض معدلات الإنتاجية والنمو في القطاع الزراعي إلى تدني مستويات الاستثمار ومحدودية استخدام الأسمدة والتكنولوجيا الحديثة، فضلا عن تدني مستويات الري، وإدارة الأراضي بشكل غير مناسب، وقلة استخدام الجرارات، ومحدودية فرص الحصول على الائتمان ونظم التأمين، وقلة فرص الحصول على الهياكل الأساسية المادية، ومحدودية التمويل الموجه للبحث والتطوير وعدم إيلاء عناية للمساواة الجنسانية في القطاع. وعلاوة على ذلك، لا تزال الزراعة الأفريقية تعاني من محدودية القيمة المضافة، وضعف روابطها مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك التجهيز الزراعي والصناعات الزراعية، والأسواق المجزأة وضعف التكامل الإقليمي فيما يخص سلاسل السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القارة عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية بشكل كبير بسبب عوامل الطلب على السلع الأساسية وأسعارها وتغير المناخ من بين أسباب أخرى (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٩). ونتيجة لكل تلك القيود وعلى الرغم من ضخامة الكتل البرية للقارة وإمكاناتها الزراعية، فإنها لا تزال مستوردا صافيا للأغذية.

٤٨ - وينبغي للتحويل الزراعي الأفريقي أن يشكل أساس النمو المشترك السريع والمستدام والتحول الهيكلي الاقتصادي في المستقبل. ولمعالجة التحديات المشار إليها أعلاه، فإن البلدان الأفريقية بحاجة أكبر إلى وضع عمليات تخطيط شاملة وسياسات تراعي المنظور الجنساني، وقدرة أفضل على تنفيذ تلك الخطط والسياسات في جميع القطاعات. وتتطلب التنمية الزراعية في أفريقيا، من جملة أمور أخرى، وضع سياسات من شأنها معالجة العراقيل الشاملة بهدف زيادة النمو والإنتاجية الزراعية والحفاظ عليهما، وتعزيز الصلات بين المدخلات والمخرجات الزراعية وتلك التابعة للقطاعات الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٩ و ٢٠١١). ويحظى توفر قطاع زراعي أكثر قدرة على المنافسة بأهمية بالغة إذا ما أردنا أن تصبح أفريقيا قطبا للنمو العالمي.

#### هاء - تشجيع نقل التكنولوجيا والابتكار من أجل التحويل الهيكلي والقيمة المضافة

٤٩ - يمثل نقل التكنولوجيا والابتكار عوامل رئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل اقتصاد المعرفة لأنهما يؤديان إلى تحقيق زيادة معتبرة في الإنتاجية والكفاءة، فضلا عن تخفيض تكاليف الإنتاج وإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالمعلومات. وهما مفتاحان لتحقيق النمو المستدام والقدرة التنافسية والتحول الاقتصادي. وهناك براهين كثيرة تدل على أن الوتيرة السريعة للنمو الأفريقي تدعمها جزئيا الوتيرة السريعة لحصول أفريقيا على التكنولوجيا المتطورة خلال العقدين الماضيين. فقد سجلت أفريقيا مثلاً زيادة كبيرة في عائدات رسوم الترخيص ومدفوعاته وكذلك في الواردات من السلع الإنتاجية والخدمات المتعلقة بالمنشآت التجارية والمهنية

والتقنية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠). ونقل التكنولوجيا مثلاً في صميم الانتشار السريع للهواتف النقالة والتقنيات اللاسلكية في أفريقيا مع ما لذلك من تأثير عميق على الأسواق والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية والتجارية للشركات والأفراد والحكومات. وكان يمكن أن يكون لهذا التطور أثر أكبر لو أن أفريقيا قد شاركت في تصميم مكونات الهواتف النقالة ومقاسمها ووحداتها والهياكل الأساسية لشبكاتها وفي تصنيعها وتصديرها.

٥٠ - وكانت التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة القناتين الرئيسيتين لنقل التكنولوجيا. ومع ذلك، فقد فشلت أفريقيا في جذب المشاريع الأجنبية في مجال البحث والتطوير والاستثمار الصناعي بسبب قاعدتها التكنولوجية المحدودة ورأسمالها الفكري، والتخلف في مجال إنتاج التكنولوجيا وملكيتهما (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٠). وهكذا فإنه من الملح اتخاذ خطوات جذرية لضمان استفادة أفريقيا من المعرفة التكنولوجية العالمية ومواجهة التحديات الحالية والناشئة، مثل البطالة وتغير المناخ.

٥١ - أولاً، ينبغي على البلدان وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع القطاعات والوزارات والوكالات الحكومية. ومن شأن ذلك تيسر تعزيز النظام البيئي الوطني للابتكار وتنسيقه وتقييمه. وثانياً، يجب على صانعي السياسات وضع آليات لتعبئة أموال كافية للإنفاق على العلم والتكنولوجيا والابتكار واستثمار تلك الأموال وإدارتها. وثالثاً، ينبغي على البلدان زيادة حجم الاستثمار في قطاعات التعليم، ولا سيما في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا بهدف تطوير المهارات والمواهب اللازمة لتنظيم المشاريع في مجال اقتصاد المعرفة. ورابعاً، هناك حاجة ملحة لتوفير الهياكل الأساسية المادية وغير المادية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتكون بمثابة منصات لنقل التكنولوجيا والابتكار. ويمكن استخدام المناطق الاقتصادية والمجمعات الصناعية متعددة المرافق الناشئة لجذب الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وشركات التصنيع والشركات المنبثقة عن مراكز البحث والتطوير. وأخيراً، ينبغي تعزيز بيئة الأعمال لتلبي احتياجات المبتكرين والشركات العاملة في الابتكار من خلال الدعم المالي والدعم المتعلق بالملكية الفكرية والسياسات المتعلقة بالمنافسة والمشتريات (مؤتمر "العلم وأفريقيا"، ٢٠١١). ومن شأن تلك التدابير ضمان النمو المستقبلي لأفريقيا، وقدرتها على المنافسة والتحول الاقتصادي.

#### واو - معالجة التحدي الهائل المتمثل في تغير المناخ

٥٢ - يمثل تغير المناخ أحد التهديدات الأكثر تحدياً في وجه التنمية المستدامة في أفريقيا وله تأثير مختلف على النساء والرجال. ولتغير المناخ عواقب وخيمة بالفعل على النمو الاقتصادي لأفريقيا وسوف تستمر تلك العواقب، وكذلك الأمر بالنسبة للأمن الغذائي وجهود الحد من الفقر والسلام والاستقرار، لأن المنافسة تشد على الموارد الشحيحة. وعلى الرغم من أن أفريقيا هي القارة التي تتحمل المسؤولية الأقل عن تغير المناخ، فهي عرضة للتضرر من آثاره بشكل خاص. وبشكل عام، تشير بعض النماذج إلى أن زيادة في درجة الحرارة بحوالي ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٤٠ يمكن أن تؤدي إلى خسارة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بنسبة ١,٧ في المائة. ولذلك، فإن استراتيجيات التنمية الاقتصادية الخضراء أمر ضروري لتعزيز النمو المرتفع والمستدام، لكي تصبح أفريقيا قطبا للنمو العالمي في المستقبل. ويُتوقع أن تعصف الآثار الضارة لتغير المناخ بقوة بالفقراء بدون وجه حق وتساهم في تفاقم التفاوتات في مجالات الوضع الصحي والتعليم، ومشاركة القوى العاملة وكيفية الحصول على الغذاء الكافي والمياه النقية. وبناء على ذلك، فإن تقديم الدعم المالي للبلدان النامية لتمكين من تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه أمر حيوي لضمان مساهمتها ومشاركتها المطلوبين للتصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن تغير المناخ.



٥٣ - وعلى مدى السنتين سنة الماضية، تسارعت معدلات الانبعاثات بشكل كبير، وساعدها في ذلك التنمية الاقتصادية العالمية السريعة التي لا تولي إلا القليل من الاعتبار للبيئة. ولكي نتمكن من الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة في حدود "معقولة"، ينبغي تخفيض الانبعاثات العالمية بسرعة. وهذا تحد كبير، لأن الناتج المحلي العالمي حالياً يتقدم ليتضاعف بثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠ (من ٤٥ تريليون إلى حوالي ١٣٠ تريليون). ويحتمل أن تحذو الانبعاثات حذو ذلك (أي ستتضاعف بثلاثة أضعاف مع تنامي اقتصادات البلدان النامية بما فيها أفريقيا) ما لم تظهر طفرة تكنولوجية كبرى أو تظهر حوافز مختلفة تؤدي إلى استهلاك أقل للطاقة جذرياً و/ أو إلى تقليص أنماط النمو كثيفة الكربون.

٥٤ - وفي الوقت الحاضر، أفريقيا بعيدة عن تلبية احتياجاتها في الاستثمار الإنمائي من الموارد المحلية، ناهيك عن إدارة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. ولحسن الحظ، بالإضافة إلى التدفقات العادية من أجل التنمية، فقد ساد مبدأ "الملوث يدفع" واعترفت الاقتصادات المتقدمة بواجبها في مساعدة أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. فقد تعهدت البلدان المتقدمة في كوبنهاغن بالمساهمة بـ ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة البلدان الأكثر فقراً على مواجهة آثار تغير المناخ، مع الوفاء بتخصيص ٣٠ بليوناً من ذلك المبلغ بحلول عام ٢٠١٢.

٥٥ - وفي حين أن الأموال ضرورية للتكيف مع التغير والتخفيف من آثاره، فإنه من الضروري أيضاً دراسة عوامل جانبي العرض والطلب التي قد تشكل حواجز في طريق تعبئة الموارد من أجل إقامة اقتصاد أخضر. وفيما يتوقع أن يؤثر تغير المناخ على الموارد والإنتاجية الزراعية وبالتالي يحد بطرق عديدة من خيارات الفقراء والفئات الضعيفة بما فيها النساء والشباب وإمكاناتهم، فإن الزراعة لها أهمية خاصة في عملية التحول الاقتصادي الأخضر في أفريقيا. ومن المهم ضمان أن يكون هناك توازن في تخصيص ميزانيات تمويل التكيف والتخفيف عبر مختلف القطاعات، وأن يميل هذا التخصيص لأنشطة التكيف في البلدان المعرضة بصفة خاصة لتغير المناخ. وتنطوي أهم التحديات الخاصة بالتكيف على تمكين عدد كبير من السكان المعرضين من أن يتأقلموا مع التغيرات الكثيرة التي يعانون منها، وأن يطوروا حياتهم على نحو أفضل بحيث تتصف بالمرونة مع المناخات الأكثر عدائية.

٥٦ - وعند الاستجابة لهذه التحديات ينبغي على البلدان الأفريقية تعزيز التنوع الاقتصادي من أجل الحد من الضعف تجاه تغير المناخ وتوسيع استراتيجيات الاستثمار الأخضر وإتباع نهج إدارة المخاطر المناخية في جميع القطاعات. وفي هذا الصدد، تمثل التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة أداة سياسات فعالة لتحفيز الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة من خلال ضمان شراء الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بسعر جذاب محدد سلفاً. ويمكن للحكومات أيضاً زيادة الإنفاق على التكنولوجيات والممارسات النظيفة والقضاء تدريجياً على الإعانات المالية السيئة التي تشجع الصناعات المسببة للتلوث. وينبغي على الخطط الإنمائية الوطنية بشكل عام أن تشمل على سياسات تشجع على إنتاج المنتجات النظيفة واستهلاكها. ويحظى تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها بأهمية بالغة في هذا الصدد. ويمكن للتكنولوجيات المتصلة بتغير المناخ أن تساعد الأسر المعيشية والشركات والبلدان على تخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة. كما قد تمكنهم تلك التكنولوجيات من تحمل الصدمات التي يسببها المناخ بشكل جيد نسبياً.

### زاي - تشجيع التجارة والتعجيل بتحقيق التكامل الإقليمي

٥٧ - التكامل الإقليمي إحدى القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وقد أقر بأنه إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للتعجيل بالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر في القارة. وتعتمد فعاليته كذلك

على ضمان أن تشارك النساء والرجال على نحو متساو في عملية التكامل الإقليمي. ولدى التكامل الاقتصادي تحديداً إمكانية توسيع الأسواق وسلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي، وهو الأمر الذي سيساعد بدوره البلدان الأفريقية على التصدي للقيود المتصلة بجانب العرض، وتنويع قواعدها الإنتاجية وخفض التكاليف من خلال زيادة وفورات الحجم، وتشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة بين البلدان الأفريقية مع مرور الوقت، فإنها لا تزال تمثل ١٣ في المائة فقط من إجمالي التجارة نظراً لعوامل عدة تشمل ضعف الهياكل الأساسية الإقليمية وكذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية الأخرى (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

٥٨ - وأنشأت البلدان الأفريقية الاتحاد الأفريقي، ومختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتمسكت بالمثل العليا لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وكان أحد الأهداف الرئيسية لتلك الجهود هو إنشاء سوق تجارية مشتركة وكتلة تجارية واحدة أقل عرضة للصدمات الخارجية وقادرة على تلبية احتياجاتها من الاستيراد من خلال توسيع التجارة ما بين البلدان الأفريقية عن طريق رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية ضمن خطط تحرير التجارة. وتؤكد الالتزامات الأخيرة على تحديث أنظمة التجارة الوطنية والإقليمية وترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال تسريع وتعزيز وتيرة التكامل وتنسيقه على مختلف المستويات. ومع ذلك، تشمل بعض التحديات المطروحة التي تتعين معالجتها من أجل تسهيل التكامل الإقليمي توحيد قواعد المنشأ والتعريفات والإجراءات الجمركية، وتنويع الإنتاج وزيادة حجم الصادرات ذات القيمة المضافة. وينبغي على البلدان الأفريقية تسهيل التجارة من خلال تطوير الهياكل الأساسية المادية وإنشاء الأسواق المالية لصالح أصحاب المشاريع الكبيرة والصغيرة وكذلك من خلال الحد من الإجراءات البيروقراطية المعمول بها حالياً في التجارة. وينبغي لتعزيز التجارة وتسريع التكامل الإقليمي أيضاً التركيز على تطوير التجارة الإلكترونية، وتنسيق السياسات والإجراءات التجارية الجمركية وتطوير الهياكل الأساسية التي من شأنها معالجة الانشغالات المتعلقة بالأمن الحاسوبي وخاصة من خلال الاتفاقية الأفريقية للأمن الحاسوبي، وكذلك وضع وتنفيذ هيكل أساسي عابر للحدود متوافق وموثوق به لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء القارة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون السياسات التجارية على الصعيد الوطني والإقليمي منسجمة مع الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف لكي يكون من الممكن تنفيذها وتفعيلها. ويجب أن تراعي تلك السياسات المنظور الجنساني وتضمن حصول النساء والرجال على فرص التجارة ونتائجها بشكل عادل. وهناك أيضاً حاجة للحصول على تمويل كاف لمساعي التكامل في أفريقيا ولمؤسساتها من أجل تصميم القرارات والبرامج المتفق عليها وتنفيذها ورصدها بهدف إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على نحو عاجل.

#### حاء- تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وترشيد الشركات الأفريقية

٥٩ - البلدان الأفريقية في حاجة لبناء القدرات من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت من خلال العلاقة الحالية مع الاقتصادات الصاعدة من جنوب الكرة الأرضية وترشيد تلك العلاقة والاستفادة القصوى منها. وأفضل وسيلة تتفاعل بها أفريقيا مع بقية دول جنوب الكرة الأرضية هي من خلال التجارة والاستثمار. فقد بلغ نصيب الشركاء من الاقتصادات الصاعدة في تجارة أفريقيا مع الأقاليم الأخرى ٣٢,٥ في المائة عام ٢٠٠٨ وذلك يمثل زيادة قدرها ١٣ نقطة مئوية عما كان عليه الأمر عام ١٩٩٥. والنتيجة المباشرة لهذه التجارة هي أن الاقتصادات الأفريقية تستفيد من انخفاض الأسعار الاستهلاكية، والحصول على آليات ومدخلات أرخص، وتحصيل عائدات أفضل من التصدير، على الرغم من أن الشركات غير القادرة على المنافسة قد تتعرض للإفلاس. ومن شأن ارتفاع عائدات التصدير تمكين الدول الأفريقية من زيادة الاستثمار المحلي وخلق فرص العمالة. وسيعتمد الأثر الصافي

على الاقتصادات الأفريقية على الهيكل القائم لدى كل اقتصاد والطبيعة المحددة للعلاقة مع الاقتصادات الصاعدة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١).

٦٠ - وتأتي التدفقات الأخرى القادمة من دول الجنوب عبر الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافطات، والتحويلات، والمعونات، وهي تدفقات تتزايد باستمرار (مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١). وفي الواقع، يُقدَّر أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى أفريقيا من البلدان الصاعدة قد تضاعف ليصل إلى حوالي ١٠ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ مقارنة بما كان عليه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وهو نسبة ٥ في المائة. وتساهم هذه الاستثمارات في الآفاق التي تنتظر أفريقيا لتصبح قطبا للنمو العالمي من خلال قناتين رئيسيتين للإنتاجية هما: عن طريق زيادة الطاقة الرأسمالية ونقل التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الطلب لا يزال على السلع غير المصنعة منخفضة القيمة المضافة، الأمر الذي يزيد من خطر التعود على مسار تصدير المواد الأولية فضلا عن تقليص فرص زيادة القيمة المضافة وعائدات التصدير (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١).

٦١ - وعلاوة على ذلك، فقد زاد توفر القروض الميسرة التي يمنحها شركاء بلدان الجنوب الصاعدة من فرص حصول العديد من بلدان المنطقة على التمويل وهو أمر مهم لتحقيق النمو وتوفير العمالة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان كفاءة استخدام القروض الجديدة التي يمنحها أولئك الشركاء في تمويل المشاريع التي تعزز القدرات الوطنية على السداد في الوقت الذي توفر فيه فرص العمالة، وخاصة بالنسبة للشباب، بالنظر إلى التركيبة السكانية لأفريقيا.

٦٢ - في الواقع، فإن التحدي الأساسي بالنسبة للبلدان الأفريقية هو أن يكون لديها إطار موحد للتفاوض والتعاون مع شركاء البلدان الصاعدة وكذلك مع الشركاء القدماء مما سيساعدها على الاستفادة القصوى من المكاسب فيما يخص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من أشكال تدفقات رأس المال، ونقل التكنولوجيا، والقروض، والمعونة خاصة تلك القادمة من الاقتصادات الصاعدة الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل وكوريا وتركيا. ويكتسي هذا التحدي أهمية خاصة بالنظر إلى الاختلافات الرئيسية بين البلدان الأفريقية من حيث حجم الاقتصاد، وهياكل الحكم والقدرة التفاوضية وتخصيص الموارد.

٦٣ - وهناك حاجة، في جميع مجالات التفاعل، لتسخير الروابط من أجل ضمان توجيه التعاون نحو القطاعات التي يمكن من خلالها تعزيز الاستثمار الوطني، وفرص العمالة، والتكامل الإقليمي والقدرات الإنتاجية. ويمكن القيام بذلك من خلال استخدام الحوافز والسياسات الإستراتيجية التي تشجع المستثمرين الأجانب على استخدام المدخلات والعمالة والشراكات المحلية وتلزمهم بذلك إذا ما أرادوا تحقيق أهدافهم. وينبغي أن تشكل الجهود المتعمدة للسعي لإقامة مشاريع مشتركة مع شركات بلدان الجنوب جزءا من أطر السياسات الوطنية. وذلك ما سيمكن من المضي قدماً في تعزيز نشر المعرفة لدى أصحاب المشاريع الوطنية ويساهم في إحداث التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١).

## المسائل المطروحة للمناقشة

١ - ما هو إطار المؤسسات والسياسات العامة الأمثل الذي يجب أن تتبناه البلدان الأفريقية من أجل التصدي بفعالية للقيود المعوقة للتنمية لكي تتمكن القارة من بناء قدراتها والتحول إلى قطب للنمو العالمي؟

- ٢ - كيف يمكن للبلدان الأفريقية منح الأولوية للعوائق التي تقف في وجه التنمية، وتصميم استجابات فعالة في مجال السياسات العامة وتنفيذها لمعالجة تلك العوائق؟
- ٣ - ما هو دور الدولة (القيادة وأصحاب المصلحة الآخرين) والمؤسسات الإقليمية والقارية والشركاء الإنمائيين في هذه العملية؟
- ٤ - كيف يمكن للحكومات تعزيز تنسيق السياسات وخلق الانسجام بينها من أجل مواجهة التحديات المشتركة ووضع إطار موحد/ مشترك للعمل مع الشركاء الإنمائيين القداماء أو من البلدان الصاعدة؟

#### رابعاً- تعبئة الموارد من أجل التحول الاقتصادي وتحقيق الطفرة الاقتصادية

٦٤ - تمثل تعبئة الموارد الجديدة ورفع حجم المدخرات والاستثمار وسائل ضرورية لكي تتمكن أفريقيا من الاستفادة من إمكانياتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتضطلع بدورها كقطب للنمو العالمي. وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى أن تستفيد أفريقيا من المصادر الجديدة والمبتكرة للتمويل في الوقت الذي تعمل فيه من أجل تحقيق أهداف التمويل المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري. وهناك فجوة تمويل واضحة فيما يتعلق بمصادر التمويل الداخلية والخارجية. ومما يحد من رفع حجم التمويل المتوفر لأفريقيا لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ركود المدخرات والاستثمار وتدفقات رأس المال الأجنبي، والموازن التجارية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

٦٥ - وهناك أدبيات موثقة جيداً بشأن فجوة التمويل التي تعاني منها أفريقيا، وتم تحديد تلك الفجوة عند تقدير متطلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي للحد من الفقر تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. ففي عام ١٩٩٩، قُدر أنه سيكون من الضروري نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة سنوياً إذا ما أردنا تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد اتضح أنه من أجل الوصول إلى هذا المستوى من النمو، هناك حاجة إلى تحقيق مستويات للاستثمار تصل إلى ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٩). ونظراً لارتفاع مستويات الادخار والمصادر المالية الخارجية في ذلك الوقت، فقد حددت الفجوة التمويلية بحوالي ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال السنوات التي مرت منذ ذلك الحين، تراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي ما بين ٣ و ٦ في المائة (البنك الدولي، ٢٠١١). ولا تزال هذه المعدلات دون المستوى المطلوب لكي تتمكن القارة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ويجب أن تحقق أفريقيا نسبة ٧ في المائة من النمو على أقل تقدير لكي تصبح قطبا للنمو العالمي خلال السنوات العشرين المقبلة. وهكذا، فإن احتياجات أفريقيا من التمويل لا تزال اليوم مرتفعة كما كانت عليه الحال عام ١٩٩٩.

٦٦ - وستكون للمدخرات والاستثمارات المحلية أهمية بالغة في تعبئة الموارد المالية المستدامة على المدى الطويل لتمويل مشاريع جديدة، وتحقيق الأهداف الإنمائية بما في ذلك تضيق الفجوة الجنسانية التي تخل بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في كثير من البلدان، لا تزال معدلات الادخار المحلي الإجمالي، ومعدلات تكوين رأس المال الإجمالي متدنية في أفريقيا خلال العقدين الماضيين بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى ومع احتياجات أفريقيا الإنمائية نفسها. وقد سجلت المناطق دون الإقليمية التي شهدت زيادة في المدخرات المحلية الإجمالية تدنياً بعد ذلك مع بداية الأزمة المالية العالمية، واعتباراً من عام ٢٠١٠ كانت مستويات الادخار المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند حساب نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة ب ٣,٠ في المائة عما سُجل عام ١٩٩٠، وكان إجمالي تكوين رأس المال أقل بنسبة ١,٧٨ في المائة عن نفس

السنة (البنك الدولي ٢٠١١). ويشكل الركود في هذين المؤشرين على مدى العشرين سنة الماضية سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لما شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من بطء نسبي. وفي الوقت ذاته، لا يزال تعميق السوق المالية وتطويرها محدوداً وأسواق رأس المال مجزأة ومعزولة عن الأسواق العالمية، مما أعاق الجهود المبذولة لتعبئة موارد القطاع الخاص داخلياً وخارجياً. ويحظى تيسير توفير التمويل الطويل الأجل على وجه الخصوص بأهمية بالغة من أجل تشجيع الادخار والاستثمار في مختلف أنحاء القارة.

٦٧ - ويعوق تحصيل الإيرادات والصعوبات التي تعاني منها الإدارة الضريبية قدرات الحكومات الأفريقية في الحصول على التمويل من المصادر المحلية. وانخفض الدخل الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٢ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٥ في المائة عام ٢٠١٠، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز قدرات جمع الضرائب (مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١١). كما أن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي للوقوف في وجه ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من الزيادات في أسعار السلع الأساسية قد زاد من الضغط على العجز في الميزانيات العامة. وسيكون العامل الرئيسي في تحصيل الإيرادات هو تعزيز القدرة على رفع الضرائب بشكل فعال مع الحد من حجم الضرائب التجارية ومن الاعتماد عليها. وهذا عامل ضروري لتعزيز القدرة التنافسية التجارية والنمو وذلك ما سيساعد في نهاية المطاف على توسيع القاعدة الضريبية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد تحسن وضع أفريقيا فيما يخص الحساب الجاري خلال العقد الماضي، لكنها عادت إلى العجز في أعقاب الأزمة المالية. وأما الميزان التجاري لأفريقيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الذي ظل أقل من ٨ في المائة على مدى العقد الماضي، فقد انخفض بشكل ملحوظ بعد الأزمة بفعل ما صاحبها من انخفاض في الطلب على الصادرات الأفريقية من منطقة اليورو وأميركا الشمالية. وعلى الرغم من تزايد الطلب العالمي على صادرات أفريقيا من الموارد الطبيعية وارتفاع أسعارها، فإن إمكانية حدوث كساد مزدوج لدى اقتصادات الشركاء التجاريين وتناقص الموارد الخارجية تدعو القارة لزيادة استخدام مصادر بديلة للتمويل. وتمثل التجارة مع الشركاء الجدد من الأسواق الصاعدة الآن ٣٦,٥ في المائة من إجمالي تجارة أفريقيا، ولو اقترنت بالتجارة بين البلدان الأفريقية فإنها ستتمثل بديلاً للتجارة مع الشركاء التقليديين يحظى بأهمية متزايدة.

٦٩ - وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بشكل كبير قبل الأزمة العالمية، ثم تدنت بقدر أقل مما شهدته مناطق أخرى من العالم. ومع ذلك، فإن تلك التدفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لم ترتفع ارتفاعاً كبيراً. وعلاوة على ذلك، فإن معظم هذه التدفقات انتقائية وموجهة إلى حد كبير نحو القطاعات الاستخراجية. وتسيطر شمال أفريقيا والبلدان الأفريقية المصدرة للنفط على جميع فواتير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تلقت كل من أنغولا، ومصر وليبيا ونيجيريا أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠١٠. (إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١١). ويمثل توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات جديدة مثل الصناعات التحويلية أولوية واضحة بالنسبة لصانعي السياسات بحيث يمكن الاستفادة من التمويل الخارجي لرفع مستوى القدرة التنافسية وتسريع التنوع الاقتصادي في أفريقيا.

٧٠ - وينبغي إدراج تمويل المناخ بشكل كامل في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الكفيلة بتلبية احتياجات أفريقيا التمويلية. وكما ذكر آنفاً، تعهدت البلدان المتطورة بتقديم ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة آثار تغير المناخ، مع توفير ٣٠ مليار دولار من ذلك التمويل بحلول عام ٢٠١٢. ويمكن لأفريقيا أن تتوقع الحصول على ٤٠ في المائة من هذا التعهد العالمي. وتتمثل الأسئلة الرئيسية

فيما إذا كانت الالتزامات المالية المتعلقة بالمناخ ستكون كافية، وإذا كان سيتم الوفاء بها وما إذا كانت البلدان المستفيدة ستستخدمها على نحو يجذب المزيد من الاستثمارات.

٧١ - وتحتاج أفريقيا لمعالجة العديد من التحديات في سياق تعزيز التمويل من أجل التنمية. أول تلك التحديات هي أن محدودية الطاقة الضريبية المقترنة بالإدارة الضريبية غير الفعالة قد أعاققت في كثير من الأحيان تعبئة الموارد المحلية، فيما تآكلت القاعدة الضريبية في بعض البلدان الأفريقية بسبب الحوافز الضريبية السخية المقصود منها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وثانيها، أن المؤسسات والهيكل الأساسية الضعيفة لا تزال تقف حجر عثرة في طريق تطوير الأسواق المالية والتكامل، وتعبئة المدخرات الخاصة في الوقت الذي تستمر فيه التدفقات الرأسمالية غير المشروعة دون رادع الأمر الذي يحرم القارة من الحصول على موارد مالية كبيرة. وثالثها، أن الالتزامات بتقديم مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو يمكن التنبؤ به أكثر لا تزال التزامات غير مؤكد الوفاء بها بدءاً من إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومروراً ببرنامج عمل أكرا ووصولاً إلى المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي عقد في بوسان. وفي الوقت نفسه، فإن تعثر المفاوضات التجارية وانعدام التنسيق العالمي الفعال على مستوى السياسات العامة لضمان استقرار النظام المالي الدولي، وفعالية نظام التجارة العالمية مسائل تمثل عوائق مهمة على درب تعزيز تمويل التنمية الأفريقية.

٧٢ - وفي الوقت الذي تشكل فيه الأزمة المالية العالمية في موثوقية بعض مصادر التمويل الخارجي، فإن أفريقيا تجد نفسها في حاجة ماسة إلى الاستفادة بأقصى قدر ممكن من مصادر التمويل القائمة في الوقت الذي تسعى فيه أيضاً إلى الحصول على مصادر جديدة ومبتكرة. ويجب أن تشمل الجهود في هذا المضمار تدابير لتحصيل المزيد من عائدات من الموارد الطبيعية، ومعالجة مشكلة الأموال المهدرة بسبب نقص المعلومات وسوء الإدارة وفي بعض الأحيان الفساد الواضح. وتمثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية خطوة في الاتجاه الصحيح وكذلك الأمر بالنسبة للرؤية الأفريقية في مجال التعدين. فقد اكتشف من خلال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا مثلاً أن شركات التعدين لم تكن تدفع إلا معدل ٣ في المائة من العائدات فقط. والمصدر الكبير الآخر للدخل هو فرض الضرائب، على الرغم من أنه من المهم وضع نظام ضريبي لا يتعارض مع النمو الاقتصادي العام. ويمكن أن يحدث جمع الضرائب بشكل أكثر كفاءة في ظل الأنظمة القائمة تغييراً كبيراً. كما ينبغي للحكومات الأفريقية أن تسخر الاستثمار الخاص بحيث يكون له تأثير إنمائي أكبر. وسوف يساعد التركيز على هذه المبادرات، وعلى أهداف تعبئة الموارد المنصوص عليها في توافق آراء مونتييري البلدان الأفريقية في الاستفادة من جميع المصادر المحتملة لتمويل النمو والتنمية.

### المسائل المطروحة للمناقشة

- ١ - ما هي الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتعبئة الموارد المحلية بشكل أفضل والتأكد من أن القطاع الخاص الوطني يشارك بشكل فاعل في تمويل التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؟
- ٢ - ما الذي ينبغي القيام به لضمان استخدام إيرادات الموارد الطبيعية بشكل فعال في تمويل مشاريع طويلة الأجل، وتعزيز التنوع الاقتصادي في مختلف أنحاء القارة؟
- ٣ - كيف يمكن لأفريقيا جذب كميات كبيرة من المدخرات والفوائض من الاقتصادات الصاعدة والنامية وهو المساهمة في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي العالمي؟

٤- ما هي تدابير الدعم التي ينبغي اتخاذها للانتقال من فعالية المعونة إلى الفعالية الإنمائية كما أكدت على ذلك الوثيقة الختامية للمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة؟

## المراجع

African Development Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme and Economic Commission for Africa (2011). *African Economic Outlook 2011*. Addis Ababa and Paris.

African Union Commission (2011). Assembly/AU/Dec.348(XVI) "Decision on the Report of Heads of State and Government Orientation Committee (HSGOC) on New Partnership for Africa's Development (NEPAD) – Doc. Assembly/AU/7(XVI)". Addis Ababa.

Baseda, Hany, Yang Wang and John Whalley (2008). China's growing economic activity in Africa. Working Paper No. 14024. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research. Available from <http://www.nber.org/papers/w14024.pdf>.

Brautigam, Deborah (2010). *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa*. Oxford: Oxford University Press.

Bulir Ales and A. Javier Hamann (2006). Volatility of Development Aid: From the Frying Pan into the Fire. International Monetary Fund Working Paper No. 06-65. Washington D.C.: International Monetary Fund. Available from [www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp/0665.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp/0665.pdf).

Cheru, Fantu and Cyril Obi, eds. (2010). *The Rise of China and India in Africa: Challenges, Opportunities and Critical Interventions*. London: ZED Books.

Escribano, Alvaro, J. Luis Guasch and Jorge Pena (2008). Impact of Infrastructure Constraints on Firm Productivity in Africa. Africa Infrastructure Country Diagnostic Working Paper. Washington, D.C.: World Bank.

Foster, Vivien and Cecilia Briceño-Garmendia, eds. (2009). *Africa's Infrastructure: A Time for Transformation*. Africa Infrastructure Country Diagnostic. Washington, D.C.: World Bank.

International Monetary Fund (2009). *World Economic Outlook*. Washington, D.C.

\_\_\_\_\_ (2010). *World Economic Outlook 2010: Rebalancing Growth*. Washington, D.C. pp. 2 & 163.

\_\_\_\_\_ (2011). *G-20 Economic Outlook: Analysis and Perspectives*. Washington D.C.

Korea Africa Economic Cooperation Conference (KOAFEC) (2011). The Fourth High-level Forum on Aid Effectiveness, Busan, South Korea, 29 November - 1 December 2011.

McCormick, Dorothy (2008). China & India as Africa's New Donors: The Impact of Aid on Development. *Review of African Political Economy*, Issue 115, March.

McKinsey Global Institute (2010). *Lions on the move: The progress and potential of African economies*. McKinsey & Co. Available from [http://www.mckinsey.com/Insights/MGI/Research/Productivity\\_Competitiveness\\_and\\_Growth/Lions\\_on\\_the\\_move](http://www.mckinsey.com/Insights/MGI/Research/Productivity_Competitiveness_and_Growth/Lions_on_the_move)

Nnadozie, Emmanuel (2009). Harnessing Knowledge to Accelerate the Implementation of NEPAD. Paper presented at the First International Conference on African Digital Libraries & Archives, Addis Ababa, July.



Organisation for Economic Co-operation and Development (2011). *OECD Economic Outlook, No. 90*. Paris.

Radelet, Steven (2010). *Emerging Africa: How 17 Countries are Leading the Way*. Washington D.C.: Center for Global Development.

United Nations Conference on Trade and Development (2006). *Economic Development in Africa: Doubling Aid, Making the Big Push Work*. New York and Geneva: United Nations.

\_\_\_\_\_ (2011). *The Least Developed Countries Report 2011*. New York and Geneva: United Nations.

\_\_\_\_\_ (2011). UNCTADstat Database. Available from <http://unctadstat.unctad.org>

United Nations Conference on Trade and Development/United Nations Industrial Development Organization (2011). *Economic Development in Africa Report 2011. Fostering Industrial Development in Africa in the New Global Environment*. New York and Geneva: United Nations.

United Nations Economic Commission for Africa (1999). *Economic Report on Africa: The Challenges of Poverty Reduction and Sustainability*. Addis Ababa.

\_\_\_\_\_ (2009). *African Governance Report II 2009*. Oxford: Oxford University Press.

\_\_\_\_\_ (2010). *A technological resurgence? Africa in the global flows of technology*. ISSN No.: 2219-5580/2219-5599. Available from [http://www.uneca.org/istd/tech\\_resurgence.pdf](http://www.uneca.org/istd/tech_resurgence.pdf).

\_\_\_\_\_ (2011). Proceedings of the second Science with Africa (SWA) Conference on Science, Innovation and Entrepreneurship. Available from <http://www.uneca.org/sciencewithafrica/swa2proceedings/swa2proceedings.pdf>.

United Nations Economic Commission for Africa and African Union Commission (2007). *Economic Report on Africa 2007: Accelerating Africa's Development through Diversification*. Sales No. E.07.II.K.1.

\_\_\_\_\_ (2008). *Assessing Progress in Africa towards the Millennium Development Goals*. Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa.

\_\_\_\_\_ (2009). *Economic Report on Africa: Developing African Agriculture through Regional Value Chains*. Sales No. E.09.II.K.2.

\_\_\_\_\_ (2010). *Economic Report on Africa: Promoting high-level sustainable growth to reduce unemployment in Africa*. Sales No. E.10.II.K.1.

\_\_\_\_\_ (2011). *Economic Report on Africa: Governing development in Africa - the role of the State in economic transformation*. Sales No. E.11.II.K.1..

United Nations Economic Commission for Africa and Organisation for Economic Co-operation and Development (2011). *The mutual review of development effectiveness in Africa: 2011 Interim Report*. Paris: OECD.

United Nations Millennium Project (2005). *Innovation: Applying Knowledge in Development*. Task Force on Science, Technology and Innovation.

World Bank (2008). *Implementing the Extractive Industries Transparency Initiative*. Washington, D.C.

\_\_\_\_\_ (2011). *Global Development Horizons 2011*. Washington D.C.

\_\_\_\_\_ (2012). *Doing Business 2012: Doing business in a more transparent world*. Washington D.C.